

«الأنباء» تنشر تقرير اللجنة بعد إحالته إلى المجلس عن الاقتراح المقدم من النائب محمد الحويلة

# «التعليمية» ترفض تخصيص بدل إشراف للباحثين الاجتماعيين والنفسيين لتشابه المهام مع عمل الأخصائي الاجتماعي

■ وظيفة الباحث تربط بالعملية التعليمية بشكل مباشر كما يعد الباحث شريكاً رئيسياً في تنشئة الأجيال تنشئة صالحة بالتعاون مع المعلمين والمدرسة



جانب من أحد اجتماعات لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد ويبدو محمد الدلال ود. عودة الرويعي ود. خليل عبدالله

وتقديم تقرير عنه إلى المجلس. وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 10/11/2019، وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة على الاقتراح بإجماع الحاضرين من أعضاءها، حيث إن هذا الأمر مطبق ومعمول به حالياً وفقاً لقرارات ديوان الخدمة المدنية. وكان الحويلة قد قال في مقدمته اقتراحه: «إن وظيفة الباحث الاجتماعي والنفسية من أهم الوظائف التي ترتبط بالعملية التعليمية بشكل مباشر، كما يعد الباحث النفسي والاجتماعي شريكاً رئيسياً في تنشئة الأجيال تنشئة صالحة وسوية بالتعاون مع المعلمين والإدارة المدرسية. ونظراً لأن هذه الوظيفة طاردة بسبب عدم وجود حوافز مادية ولأن أغلب من يشغلها حالياً من الوافدين، ولا يرغب فيها أبناء البلد من المواطنين، ونظراً لأهميتها في كون الباحث الاجتماعي تكون لديه معرفة بتفاصيل دقيقة عن الحالات الأسرية وأسباب الحياة الزوجية لأولياء أمور الطلبة، أصبح لزاماً علينا دعم هذه الشريحة من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين».



د. محمد الحويلة

سلطان العبدان  
رفضت اللجنة التعليمية الاقتراح برغبة المقدم من النائب د. محمد الحويلة، ونصه: «العمل على تخصيص بدل إشراف للتوجيه الفني للخدمة الاجتماعية والنفسية، حيث إن مهام الأخصائي الاجتماعي لا تختلف عن التوجيه الفني للمواد ودوره من متابعتها لأعمال المعلمين بالمدرسة»، وفي تفاصيل تقرير اللجنة الذي تنشره «الأنباء» مابلي: «وافق المجلس بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2018/3/20 على الرسالة

## العازمي: ما سبب حل إدارة جمعية فهد الأحمد؟



حمدان العازمي

ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد - ما سبب تعيين 3 أعضاء في الجمعية في 27 نوفمبر 2019 وهل تعيين هؤلاء الأعضاء له علاقة بنتائج التحقيق في تجاوزات الجمعية؟ - كم أرباح الجمعية المذكورة منذ ترشيح مجلس الإدارة الصادر قرار من قبلكم بحله؟ - يرجى تزويدي بالسيرة الذاتية للشخص المعين من قبلكم لإدارة الجمعية بناء على القرار الصادر.

وجه النائب حمدان العازمي سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الشؤون الاقتصادية مريم العجيل قال في مقدمته: رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والاعتماد على الجمعيات التعاونية كمصدر أساسي لتوفير احتياجات المواطنين من السلع الغذائية، إلا أننا تفاعلاً بصور قرار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 26 أبريل 2020 بشأن حل مجلس إدارة جمعية فهد الأحمد

## الدلال: هل أحييت مخالقات جمعيتي الجابرية و«فهد الأحمد» التعاونيتين إلى النيابة العامة؟



محمد الدلال

مع بيان أسباب حل مجلس الإدارة لكل جمعية وموافاتي بالقرار الصادر بالحل لكل جمعية. 2- هل قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإحالة المخالقات المتعلقة بلحل جمعية الجابرية التعاونية أو جمعية فهد الأحمد التعاونية إلى النيابة العامة أم أن المخالقات لا تترقي لأن تكون مخالقات جنائية وإنما مخالقات إدارية ولا يوجد مع أساس لمخالفة قانون الجزاء مع إبداء رأي الوزارة في الإحالة للنيابة من عدمه؟ 3- هل قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبر المراقب المكلف منها في كل من جمعية الجابرية التعاونية أو جمعية فهد الأحمد التعاونية بالتنسيق الرسمي والكتابي على أعضاء مجلس إدارة كل من جمعية الجابرية التعاونية وجمعية فهد الأحمد التعاونية بضرورة تلافى المخالقات التي تتم في كل جمعية من تلك الجمعيات أم

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العجيل قال في مقدمته: قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال الأيام القليلة الماضية بلحل كل من جمعية الجابرية التعاونية وجمعية فهد الأحمد التعاونية، كما قامت الوزارة بتعيين مدير عام لكل جمعية لإدارة الجمعية ونظراً لصدور قرارات حل كل من الجمعيتين في الظروف الحالية لانتشار وباء فيروس كورونا، وبالتالي ظروف غير طبيعية تعد فيها كل جمعية تعاونية في منطقة سكنية أولوية وحاجة أساسية لأهاليها يتطلب استقرارها ووجودها، وكذلك تم إصدار قرارات الحل دون إبداء الأسباب أو إطلاع المساهمين على الأسس التي استند إليها قرار حل كل جمعية من تلك الجمعيات ويعتقد أن الوزارة لها حق التحقيق كما

## الموزير يسأل وزير الداخلية عن توسط النواب لتجار الإقامات



شعيب الموزير

وجه النائب شعيب الموزير سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح جاء نصه كالتالي: جاء في تصريح رئيس مجلس الأمة في يوم الأحد الموافق 26 أبريل 2020 الآتي:

«.....في موضوع في غاية الأهمية كما يعني ذكرته مراراً وتكراراً وأردت أكد اليوم موضوع تجار الإقامات والتي تحدثنا عنه حتى قبل هذه الأزمة، لكن هذه الأزمة كشفت الغطاء عن الكثير من الحالات وعن الوحوش البشرية التي تتاجر للأسف في البشر، لكني من هذا المنبر أوجه رسالتي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء والآن في الحكومة بصفة عامة ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بصفة خاصة أنه إذا كان هناك أي نائب يتوسط لتجار الإقامات أو غيرهم من المخالفين بس أنا أتكلم عن حالات الآن تردنا أن هناك من يتوسط لتجار الإقامات من النواب... الخ».

يرجى الإجابة عن الآتي: السؤال الأول: قام رئيس مجلس الأمة في تصريحه هذا بتوجيه الكلام لسمو رئيس مجلس الوزراء والحكومة بصفة عامة ولمكم كوزير للداخلية بصفة خاصة فهل قام أي نائب من النواب بتوسط لوزير الداخلية لتاجر أو بالتوسط لديكم كوزير للداخلية لتاجر أو لتجار الإقامات أو غيرهم من المخالفين؟ إذا كانت الإجابة بنعم فمن النائب أو النواب الذين توسطوا لديكم سواء بشكل مباشر بالحضور الشخصي أو عن طريق الهاتف؟ ومتى؟ وما اسم/ أسماء تجار الإقامات أو غيرهم من المخالفين الذين توسط لهم أي نائب من النواب؟ وما الإجراءات التي اتخذتموه تجاه الملف/ القضية موضوع التوسط وتاجر الإقامات الذي تم التوسط له من قبل النائب؟ السؤال الثاني:

وفي سياق ذات التصريح قال: «... إذا ثبت أن هذا الأمر صحيح على أن يخاطبني برسالة رسمية موجهة لي وسأعرضها في بند الرسائل في مجلس الأمة لأن هذا الأمر فعلاً غير مقبول ولا يقبل من أي شخص يفترض فيه أن يمثل الأمة وأن يشرع ويراقب أن يتوسط لتاجر إقامات ويحدد هو من هو المدان ومن البريء ويحاول عرقلة إحالة الملفات إلى النيابة...».

هل قام أي نائب من النواب من النواب بمحاولة عرقلة إحالة أي من ملفات تجار الإقامات أو المخالفين؟ من النائب الذي حاول عرقلة إحالة أي ملف من ملفات تجار الإقامات ومتى وكيف؟ وما الإجراءات التي اتخذتموه بذات الموضوع (الملف/ القضية) الذي قام هذا النائب (كما ذكر رئيس مجلس الأمة في تصريحه) أنه حاول عرقلة إحالتها للجهات المختصة؟ هل قام أي نائب من النواب بتوسط لتجار الإقامات إلى الجهات المختصة؟ ما إجراءكم؟

الداخلية على عملها واشكر الإبطال الكويتيين الضباط ومنتسبي وزارة الداخلية على ما قاموا ويقومون به من كشف هذه الجرائم وعلى إحالة العديد من الملفات إلى النيابة وهذا كان المفروض يتم من فترة طويلة لكن يعني أن تبدأ متأخراً خيراً من أن لا تبدأ هذه العملية لا يمكن أن نقبل بأن يعرقلها كائن من كان حتى لو كان نائب لذلك أنا أطلب من الأخ وزير الداخلية أنه إذا كانت هناك حالات خاطبوا فيها نائب أو نواب حتى مو شرط الوزير أي قيادي موجود في الداخلية... فهل تمت مخاطبتكم كوزير للداخلية أو مخاطبة أي قيادي في وزارة الداخلية من قبل أي نائب من النواب في مجلس الأمة فيما يتعلق بتجار الإقامات أو المخالفين؟ من النائب الذي خاطبكم أو خاطب أي قيادي في وزارة الداخلية ومن القيادي الذي تمت مخاطبته من قبل النائب وما الصفة الوظيفية لهذا القيادي؟ ومتى؟ وهل كانت المخاطبة بصورة مباشرة أو بواسطة الهاتف؟ وما إجراءاتكم وإجراءات القيادي في الملف/ القضية الذي تمت مخاطبته من أجله؟ السؤال الرابع:

و جاء أيضاً في ذات التصريح « على الأخ الوزير أن يخاطبني رسمياً وسأعرض هذا الأمر على المجلس في بند الرسائل الواردة وتصيح مسؤولية المجلس في اتخاذ إجراءات تجاه من يقوم بأعمال كهذه، أصرح ضد تجار الإقامات وبالحق أرفع التلغون وأكلم قياديين أحاول أتوسط لبعض هؤلاء التجار لأن لي... له... علاقة فيهم أو شيء من هذا القبيل هذا الأمر مفروض الآن من يثبت هذه الحقيقة من عدمها هي وزارة الداخلية، على الوزير أن كان فيه نوع من الحالات أن يخاطبنا بشكل مباشر... الجهة الوحيدة التي تستطيع تثبت هذه الحقيقة من عدمها هي وزارة الداخلية... ما جاء في نص التصريح لرئيس مجلس الأمة يؤكد أنه على يقين تام بتفاصيل تدخل أحد النواب، فهل قمتم بالبحث والتحري عن الموضوع الذي صرح به رئيس مجلس الأمة لتأكيد هذه المعلومات أو نفيها؟ إذا كانت الإجابة بلا فلماذا لم تقم الوزارة بالإجراءات المعتادة في مثل هذه الحالات بالبحث والتحري عن الموضوع كونها معلومات تمس الأمن العام للدولة؟ وهل قام رئيس مجلس الأمة بتزويدكم بالمعلومات التي ذكرها في تصريحه موضوع السؤال؟

السؤال الخامس: هل وصلت لديكم أو نمتي لعلمكم بصفحتك وزيراً للداخلية أي معلومات سواء من القياديين في وزارة الداخلية أو من خلال متابعة الجهة المختصة من وزاراتكم ما ينشر في وسائل الإعلام عن تدخل أي نائب من النواب في مجلس الأمة للتوسط لأي تاجر إقامات أو محاولة عرقلة إحالة أي ملف من ملفات تجار الإقامات إلى الجهات المختصة؟ ما إجراءكم؟

## الشاهين لصرف دعم عمالة لـ«الباب الخامس»



أسامة الشاهين

والاستشارات والمطاعم والمقاهي وغيرها. ونص الاقتراح على صرف دعم عمالة إضافي شهرياً للمواطنين أصحاب الأعمال المسجلين في «الباب الخامس» بالتأمينات الاجتماعية لحين عودة الأنشطة الاقتصادية والأعمال الحرة إلى طبيعتها.

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة قال في مقدمته: تسبب انتشار وباء (كورونا) المستجد في تعطيل حركة النقل المحلي والعالمي وتوقف كثير من جوانب الصناعة والتجارة حول العالم، وطالت آثار الأزمة بلدنا الحبيب

## دليل الأطباء

**دعماد النجادة**  
استشاري جراحة التجميل والحروق  
دكتوراه في جراحة التجميل (بورد الماني) الزمالة الأسترالية لجراحة الوجه والفكين  
• عمليات شد الوجه والرقبة والوجهية  
• تجميل الأنف والظفر والأذن  
• علاج البشرة بالليزر والحقن  
• تكبير وتصغير رقع وترميم الصدور والبطن والتخدي وشفاط الدهون  
• اصلاح مضاعفات الحروق والجروح وزراعة الشعر  
• التشوهات الخلقية الشفة الأرنبية- شق سقف الحلق- تضخم الفكين  
• إزالة الشعر والأوعية الدموية بأحدث أجهزة الليزر  
• حقن عوامل النمو لشفرة الوجه ونمو الشعر  
• نحت الجسم بأحدث تقنية GPS  
66173955 - 94499065 - 25358776/772  
قسم الليزر - 9  
المنعبد من 9-11

لإعلاناتكم في صفحة  
**دليل الأطباء**  
الاتصال  
22272748 - 22272749

لإعلاناتكم في صفحة  
**دليل الأطباء**  
الاتصال  
22272748 - 22272749